

# إستراتيجية السويد للتعاون التنموي مع فلسطين 2015-2019



REGERINGSKANSLIET

Government Offices  
of Sweden

## إستراتيجية السويد للتعاون التنموي مع فلسطين 2015-2019

### 1. النتائج المتوقعة

ترمي هذه الإستراتيجية إلى توظيف الأموال في إطار البند المخصص لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عبر توجيهات المؤسسة السويدية للتعاون الدولي التنموي (سيدا) لكل سنة مالية. وتشمل هذه الإستراتيجية الفترة 2015-2019، وتبلغ قيمتها حوالي 1.5 مليار كرونة سويدية.

غير أن الفعاليات المتضمنة في هذه الإستراتيجية تهدف إلى المساهمة في تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، مترابطة جغرافياً وقابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان في نطاق حدود 1967 مع اعتبار القدس عاصمة للدولتين. كما تسعى هذه الإستراتيجية إلى ضمان حقوق الفلسطينيين واحتياجاتهم؛ حتى يستطيعوا العيش في جميع المناطق الفلسطينية بغض النظر عن الإطار المؤسسي المُقرّر سلفاً.

ومن المتوقع أن تُسفر الفعاليات المتضمنة في هذه الإستراتيجية عن النتائج التالية:

#### 1. ديمقراطية قوية، ومساواة أفضل في مضمار النوع الاجتماعي، واحترام أكبر لحقوق الإنسان

- ترسيخ الشفافية والحكم الديمقراطي في المؤسسات الفلسطينية العامة.
- توسيع حرية التعبير، لاسيما حرية الصحافة واستقلالها.
- تفعيل آليات المحاسبة، بما في ذلك مجتمع مدني حي أكثر تعددية.
- التأثير السياسي والاعتراف بالحقوق المُكرّسة للنساء والأطفال.
- توفير الخدمات الصحية الأساسية في ظروف أكثر ملاءمة.

#### 2. تعظيم جودة البيئة وتعزيز مقاومة التغيير المناخي وتأثيرات الكوارث المناخية

- ازدياد فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي.
- إدارة النفايات على نحو أكثر أمناً.
- إتاحة إمكانات أكبر للمؤسسات العامة والمجتمع المدني لمواجهة الكوارث وإدارتها، والتصدي للمخاطر البيئية، والتغير المناخي.

#### 3. تنمية أقوى للقطاع الخاص

- زيادة عدد الشركات الصغيرة المبتدئة.
- تعضيد النساء اللاتي يدرن أو يشاركن في الأعمال التجارية .
- إشاعة مناخ يُعزّز القدرة على تقديم خدمات أفضل في المنظمات التجارية والمؤسسات المالية.
- إنعاش التنمية الاقتصادية المحلية.

### 2. السياق المحلي

تكمّن أكبر عقبة تعوق التنمية في فلسطين في الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1967. بيّد أنّ السلطة الفلسطينية قامت بتطبيق حزمة من الإصلاحات، أثارت اهتمام المجتمع الدولي، وأقنعته بقدرتها على تحمل المسؤوليات الملقاة على

كأهلها<sup>1</sup> ومع ذلك، فإن إمكان قيام السلطة الفلسطينية بكامل واجبات دولة فاعلة تعي الأدوار المنوطة بها، بما فيها الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، تبقى محدودة للغاية في ظل الاحتلال؛ فهذه عقبة لا يمكن التخلص منها بالتعاون التنموي.

لكن القيود التي تفرضها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة أسهمت في تجزئتها، وإعاقة الجهود المبذولة لبناء الدولة والوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة يحركها الاستثمار، والتضييق على حرية الحركة إلى مناطق لم يتح للسلطة الفلسطينية دخولها وممارسة سيادتها عليها، على نحو ما نراه جلياً في شرقي القدس، والمنطقة "ج" التي تشكّل أكثر من 60% من الضفة الغربية، بالإضافة إلى غزة. كما عمدت إلى إعاقة جهود التعاون التنموي ومنها المساعدات الإنسانية. وتعدّ المستوطنات غير الشرعية ودار الفصل العنصري من الإجراءات التي تحد من حرية حركة الفلسطينيين وتقلل من فرصهم في استغلال أراضيهم.

وقد تردّى في العشرين سنة الأخيرة، وضع النساء في فلسطين؛ فارتفعت معدلات العنف في المجتمع الفلسطيني، شاملاً عنف الرجال تجاه النساء والأطفال، وانخفضت نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء، وتدنّت قدرتهن على التأثير في العمليات السياسية، مما هي عليه في دول أخرى عديدة.

ومن الملاحظ أن النمو الذي كان قائماً على المساعدات الخارجية، أفسح الطريق في السنوات الأخيرة أمام ركود اقتصادي لا شك كبير، وأدت المعوقات الإسرائيلية في غزة إلى عزلها اجتماعياً واقتصادياً؛ مما أفضى إلى تداعيات إنسانية خطيرة على السكان المدنيين، وبالذات في المياه والصرف الصحي والكهرباء. ولا ننسى أن الحرب على غزة في صيف 2014، زادت الوضع الإنساني سوءاً وأضرّت بالبنية التحتية الأساسية مقارنة بالحروب السابقة.

إن غياب المصالحة الداخلية الفلسطينية بين كل من حماس وفتح، شكّل - لاريب - عقبة كأداء أمام التنمية؛

فحرمت السلطة الفلسطينية لفترة طويلة من ممارسة أي تأثير يُذكر على غزة ولم تُجرَ انتخابات في فلسطين منذ عام 2006، ولم يتمكن المجلس التشريعي من الانعقاد، ويتم حالياً المصادقة على القوانين بمراسيم رئاسية.

ومن نافلة القول، إنه في حال تذليل القيود الإسرائيلية، سيفتح الطريق واسعاً أمام إحراز تقدم حقيقي في مفاوضات السلام، وتُهيأ الأجواء للإصلاحات السياسية المنشودة، والمصالحة الفلسطينية-الفلسطينية، وزيادة التجارة الخارجية والمساعدات الدولية؛ الأمر الذي يُحدّ من التراجع، ويُتيح التوصل إلى تنمية اقتصادية تمتلك القدرة على الاستثمار.

لكن نظراً إلى الإهدار المفرط للموارد الطبيعية، خصوصاً من جانب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإن فلسطين تعاني من آثار بيئية سلبية للغاية، لن يُقدّر لها أن تتغير أو تتحسن على المدى القصير والطويل، إلا بحسن إدارة الموارد الطبيعية، واستثمارها على نحو أمثل. غير أن نقص المياه الذي يعاني منه الفلسطينيون جرّاء الاحتلال، يتفاقم بسبب زيادة السكان وتلوث المياه الجوفية والبيئة البحرية، واستنزاف المناطق الزراعية والرعيّة المحدودة أصلاً، فضلاً عن تأثر فلسطين بما ينشأ من نتائج عن تغير المناخ، مثل: ارتفاع منسوب مياه البحر، ومعدل هطول الأمطار السنوي، ومتوسط درجات الحرارة.

### 3. الفعاليات

تحدد خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية، بما فيها خطة إعادة إعمار قطاع غزة، الاحتياجات الإنسانية والمقومات الأساسية المستعجلة في القطاع، كذلك تحديد الرؤية المتعلقة ببناء الدولة على نحو ما جاء سلفاً في هذه الإستراتيجية.

إن المصادقية العالية التي تتمتع بها السويد في مجال التنمية في فلسطين أنت-لاشك-من دورها الفاعل منذ عقود طويلة في تقديم مساعدات طويلة الأمد، والتمثيل الدائم لها من خلال القنصلية العامة في القدس، بالإضافة إلى اعترافها بدولة فلسطين؛ الأمر الذي فتح آفاقاً يمكن استثمارها لدعم بنائها.

<sup>1</sup>تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية إلى لجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، ومحضر اجتماع اللجنة في أيلول/سبتمبر 2012

وسوف تكون فعاليات هذه الإستراتيجية مرنة وذات قابلية للتأقلم مع التطورات السياسية الجارية؛ إذ تستطيع السويد أن تدمج المساعدات طويلة الأمد مع مساهمات ذات أهمية إستراتيجية يجري تنفيذها على نطاق صغير ولمدة محدودة؛ مما يعطي قيمة إضافية للنتائج المتوقعة منها.

إن المساهمات التي تهدف إلى تعزيز السلام والمصالحة ذات أهمية بالغة للمجالات الثلاثة الواردة في هذه الإستراتيجية، بيد أنه يتعين تصميمها في إطار حساسية النزاع القائم، وتناغمها في الآن عينه - مع المساعدات الإنسانية كلما كان ذلك ممكناً.

وتشكل المساواة في مجال النوع الاجتماعي نقطة انطلاق حيوية لفعاليات هذه الإستراتيجية؛ حيث يجب إيلاء قضية حقوق المرأة ما تستحقه من اهتمام؛ نظراً إلى ما يمثله وضعها وتأثيرها السياسي، ومشاركتها في الاقتصاد من أهمية ملموسة؛ وذلك تمشياً مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات التالية له. ولاشك أن من شأن تسييد القانون، التقليل من عنف الرجال ضد النساء والأطفال بمرور الوقت، كما أن الترويج لحقوق النساء والأطفال وتمكينهن اقتصادياً؛ سيؤديان إلى خلق ظروف أفضل للنساء والفتيات لتتيح لهن استثمار إمكاناتهن.

ويجب تسهيل وصول النساء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الاجتماعية، بما فيها الخدمات الصحية، والدعم النفسي، وتدبير إعادة التأهيل الأخرى.

وسيجري تعميم فعاليات هذه الإستراتيجية في أنحاء فلسطين كافة بما فيها شرقاً القدس، والمنطقة "ج"، وغزة - لمنع أي اختلال في التوازن ودرءاً للمزيد من الانقسام الفلسطيني، وما ينشأ عنه من مخاطر و مجازفات خطيرة، يتعين دراستها، وتقييمها وإدارتها، عبر المساهمات المختارة، والمناطق الجغرافية، والشركاء.

وهنا يتوجب أن يكون الشريك الأساسي للسويد هو الجسم التنفيذي لدولة فلسطين، أي السلطة الوطنية الفلسطينية، مع الاستفادة من القيمة المضافة التي يمثّلها وجود الهيئات متعددة الأطراف، ومؤسسات المجتمع المدني، وجهات أخرى تعمل من أجل الديمقراطية.

على السويد أن تروج لسياسة تعاون أوروبية فعالة ومترابطة، عن طريق المشاركة الحيوية في التنسيق التنموي الأوربي والبرمجة المشتركة؛ لكي تكون المعونات ذات تأثير أكبر.

### **المجال 1: ديمقراطية قوية، مساواة أفضل في مضمحل النوع الاجتماعي، واحترام أكبر لحقوق الإنسان**

لدى السويد خبرة واسعة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين، يجب استغلالها في دعم السلطة الفلسطينية؛ بحيث يجري التركيز على تقوية قدرة السلطة على المساءلة بهدف تحقيق الاستقرار وحماية حقوق المواطنين في أنحاء فلسطين كافة.

وقد أدت الإصلاحات التي اضطلعت بها السلطة الفلسطينية إلى استثمار طاقاتها بشكل خلاق ، وإلى دفع المجتمع الدولي إلى الإقرار بأن مشروع بناء الدولة الفلسطينية جاهز للوفاء بالالتزامات المنوطة به. أما بالنسبة إلى الانحرافات التي قوّضت الثقة في السلطة الفلسطينية وشرعيتها، فإنه سيتم العمل على الحد منها من خلال دعم السويد لمشروعات تعمد إلى بناء قدرات المؤسسات. إن التحديات الرئيسية تكمن في الفساد، وعدم وجود قدرة كافية على محاربتة، وصون الحقوق المدنية والسياسية، وتوسيع الفرص المحدودة للمشاركة العامة والتأثير، والمحافظة على التراث الثقافي الفلسطيني بحسبانه أمراً محورياً لبناء الدولة والهوية الفلسطينية.

إن دعم المؤسسات العامة يجب أن يضع نصب عينيه: ترسيخ سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (وبخاصة الخدمات الصحية، بما فيها الدعم النفسي المجتمعي)، وتمكين الفلسطينيين من التأثير على القرارات السياسية.

كما يجب الإيمان بحرية التعبير، وإتاحتها من خلال تقليص الهيمنة البيروقراطية، والحد من الرقابة، وتعظيم فرص الجمهور في الوصول إلى المعلومات.

إن السويد من الدول المانحة الرائدة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. وهذه قيمة إضافية يمكن استغلالها في دعم المجتمع المدني وجسر هوة الثقة المفقودة بين السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لاسيما في المناطق التي لا تستطيع السلطة الفلسطينية الوصول إليها حالياً. ويركز دعم المجتمع المدني على المحاسبة الديمقراطية للجهات المسؤولة، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومساندة جهات أخرى مناصرة للديمقراطية.

## **المجال 2: تعظيم جودة البيئة، وتعزيز مقاومة التغيير المناخي وتأثيرات الكوارث المناخية**

تتمتع السويد بخبرة واسعة وعميقة ومتخصصة في مجالات التغيير المناخي، والبيئة، والتأهب للكوارث. ولما كان عدد الجهات المانحة في مجال المناخ والبيئة محدوداً، فإن على السويد أن تضاعف من مشاركتها في هذه المجالات، وينبغي تقوية قدرة المجتمع الفلسطيني على إدارة الأزمات والكوارث، خصوصاً تلك المتعلقة بالتغيير المناخي والمؤثرات البيئية.

ومن الممكن دعم فعاليات تروج للاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية (بما فيها زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة)، وتطوير البنية التحتية، وتنقية المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية المحلية التي ستعطي ثماراً مرجوة في هذا المجال، إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة. واستكمالها بمساهمات عديدة لتطوير الحكم المحلي ليصبح أكثر فاعلية وشفافية؛ بهدف صون حقوق الشعب الفلسطيني وتلبية احتياجاته. كما أنه من الضروري أخذ الأوضاع الإقليمية بعين الاعتبار، بالإضافة إلى الاضطلاع بفعاليات في المنطقة "ج"، والقدس الشرقية، وغزة، على الرغم من مخاطر هدم البنية التحتية وإتلافها.

## **المجال 3: تنمية أقوى للقطاع الخاص**

إن نقطة البدء للوصول إلى نتائج في هذا المجال، هي الوعي بأن النموذج الاقتصادي الحالي في فلسطين غير قابل للاستمرار؛ حيث يعتمد النمو في الوقت الحالي على المعونات الخارجية بشكل كبير. ولكي تستطيع فلسطين التقليل من اعتمادها على المعونات الخارجية وبناء قاعدة اقتصادية مستقرة على المدى البعيد، فإن على القطاع الخاص أن ينمو ويتمدد، وعلى حركة الموارد المالية أن تزيد بزيادة الاستثمار والتجارة الحرة في جميع أنحاء فلسطين.

كانت السويد ومازالت في مقدمة عدد قليل من الدول المانحة التي تدعم الشركات الصغيرة والسيدات صاحبات الأعمال في المنطقة "ج" والضفة الغربية؛ لتحسين مستوى معيشة المجموعات السكانية المهمشة. ومن المنتظر تقديم مقترحات بفعاليات ستسهم في إرساء إطار قانوني حام للقطاع الخاص، يُعزِّد قدرة تجارية أكبر ومعوقات تجارية أقل. وإعادة النظر في القروض والضمانات، بالرغم من المخاطر المالية.

## **4. المتابعة**

تمت الإشارة إلى أوجه المتابعة في إرشادات الحكومة المتعلقة بإستراتيجيات التعاون الدولي للسويد، وفي ضوء عدم استقرار الوضع السياسي، فإنه يجب إجراء مراجعة لبعض جوانبها.



REGERINGSKANSLIET

**Ministry for Foreign Affairs  
Sweden**

103 39 Stockholm  
Telephone: +46 8 405 10 00  
Web site: [www.ud.se](http://www.ud.se)  
Article no: UD 16.029